الى الصورة ويفيد له وهذا لان معنى كونه مستفيدا للشيء انه لا يكفي
لذاته ان يتصوره ومعنى كونه فاعلا انه يتقدم بالعلية على ذلك التصور
فلم قلتم انهما متنافيان قول السؤال والجواب لا يطابقان في الظاهر
لان محصل السؤال ان القبول غير الفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا
فاعلا يلزم التركيب فيه فحق الجواب ان يقال انما يلزم التركيب لو
كان القبول والفعل جزئين له وليس كذلك بل هما اضافتان عارضتان
له بالقياس الى الصورة نعم لو كان السؤال ان القبول منافي للفعل
فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه فيكون
لهذا الجواب وجه واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما الذي حضوريا
وهو بحصول صورة الاشياء في المدرك والآخر الذي حضوريا وهو حضور
الاشياء انفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والامور القائمة بنا
اذ ليس فيه ارتسام وانطباع بل هناك حضور المعلوم بحقيقته للعالم
عند العالم وهو اقوى من العلم الحصولي ضرورة ان انكشاف الشيء
على آخر لاجل حضوره بنفسه اقوى من انكشافه عليه لاجل حصول مثاله
عنده والظاهر من كلام المصنف انه ذهب الى ان علمه تعالى بالاشياء
والكثير منهم ذهبوا الى ان علمه حضوري وهذا مشكل في العلم بالمعدومات

واجوالها خصوصا الممتنعات اذ لا حقائق لها ثابتة حتى يتصور
حضورها وقد يقال المعدومات مرتسمة في العقول الحاضرة عند
الباري تعالى فتلك المثل ايضا حاضرة عنده ومن اعتقد ان علم
الباري تعالى بالاشياء نفس ذاته اعتقد ان في العلم بالحقيقة
اذا علم الا بالارتسام وفيه نظر اذا لحكم

فصل في

ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي وبالجزئيات
الغير المتغيرة من حيث هي جزئية لانه يعلم اسبابها علما تاما اي
من جميع الوجوه فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة علما
تاما وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لما كان عالما بها
علما تاما لكن لا يدرك كنهها اي الجزئيات مع تغيرها والا لكان يدرك
منها تارة انها موجودة غير معدومة وتارة تدرك انها معدومة غير
موجودة فيكون لكل احد منهما اي الوجود والعدم صورة عقلية
على حدة وواحدة من الصورتين لا تبقى مع الثانية فيكون
واجب الوجود متغير الذات من صورة الى صورة هيهات لما مر من انه
ليس بحالة منتظرة بل يدرك الجزئيات المتغيرة على وجه كلي
فهنا محل تامل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصية العلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)